

Distr.: General
14 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة
إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب
الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم قاصدا توجيه انتباهكم إلى الوضع الحرج والتوترات التي لا تفتأ
تستفحل في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك نتيجة للسياسات
غير القانونية والأعمال القمعية التي تعمد إليها إسرائيل دون هوادة ضد الشعب الفلسطيني.
فليس يمر يوم إلا والسلطة القائمة بالاحتلال ماضية في انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي،
من قبيل الأنشطة الاستيطانية المستفحلة، وتجريد المدنيين الفلسطينيين من ممتلكاتهم، وشن
الغارات العسكرية العنيفة التي لا تستثني حتى المدارس، والقيام بعمليات يومية لاحتجاز
الفلسطينيين واعتقالهم، والاستفزازات المستمرة، بما في ذلك أعمال التحرش في الأماكن
المقدسة وتدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، والحصار
غير القانوني المفروض على قطاع غزة. وتؤدي كل هذه الانتهاكات إلى استفحال الظروف
المضطربة أصلا وتأجيج التوترات، الأمر الذي يهدد بزعة الوضع بالكامل على
أرض الواقع.

وأود في البداية أن أوجه انتباهكم إلى أعمال التحرش والاستفزاز التي تقوم بها
إسرائيل في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما في الحرم الشريف الذي يضم



الرجاء إعادة استعمال الورق

171014 171014 14-62624 (A)



المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة. ففي تطور آخر من التطورات الخطيرة المتكررة، قام بالأمس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي والعضو في حزب رئيس الوزراء، موشي فيغلين، ذو التوجه اليميني، تحت حماية المئات من أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلية، بدخول المسجد الأقصى، مرة أخرى، الأمر الذي أدى إلى مصادمات عنيفة أُصيب فيها المصلون الفلسطينيون الأبرياء بجروح من جراء القنابل الصاعقة والرصاص المطاطي. وتجدد الإشارة إلى أن فيغلين هذا شخص مثير للجدل تصدر عنه بحق الشعب الفلسطيني أقوال وتصرفات استفزازية وعنصرية كانت غير ما مرة سببا في أعمال تحرش. وهذا الشخص معروف لدى الجميع بمناداته بتهجير الفلسطينيين وبخطاباته المشحونة بالكراهية التي يتفوه بها علانية ضد الفلسطينيين والعرب ككل.

وتجدد الإشارة إلى أن هذا الاستفزاز الأخير يأتي في أعقاب المصادمات التي وقعت في الأسبوع الماضي عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية المسجد الأقصى وأخرجت منه المصلين عنوة، حيث هاجمت البعض منهم بالهراوات، وأطلقت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة والرصاص المطاطي. وأطلقت بعض تلك القنابل الصاعقة بداخل المسجد الأقصى نفسه، مما تسبب في اندلاع حريق وإلحاق أضرار بالمكان المقدس. وعلاوة على ذلك، حبست السلطة القائمة بالاحتلال مصلين فلسطينيين داخل المسجد الأقصى، ومنعتهم من الخروج. فمن الواضح إذن، كما قالت الدكتورة حنان عشراوي، عضوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن إسرائيل تسعى إلى خلق واقع جديد على حساب الفلسطينيين وحقوقهم الدينية وأماكنهم المقدسة وهويتهم التاريخية، وتنتهك حرمة الأماكن الدينية دون أن تواجه عواقب أعمالها.

ونكرر التأكيد على المخاطر الناجمة عن أعمال الاستفزاز والتحرش المتواصلة سواء بداخل المسجد الأقصى أو في محيطه، وهو أول القبلتين وثالث الحرمين عند المسلمين. ولن تكون نتيجة المضي في أعمال الاستفزاز سوى تأجيج التوترات المستعرة أصلا، وإذكاء غضب الشعب الفلسطيني وشعوب أخرى، مع ما يستتبعه ذلك من عواقب وخيمة. ونشدد في هذا الصدد على أهمية بعث رسالة واضحة مفادها إدانة هذه الانتهاكات والاستفزازات ورفضها، من قبيل ما أعربتم عنه في الآونة الأخيرة من أنه يساوركم "قلق بالغ من الاستفزازات المتكررة في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية"، ومن أن "هذه الأعمال تزيد من تأجيج التوترات ويجب أن تتوقف". ومما ينبغي الإشارة إليه أيضا أن السلطة القائمة بالاحتلال تقوم بنفس الأعمال غير القانونية في الحرم الإبراهيمي في الخليل، حيث يعمد أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون باستمرار إلى منع المصلين من دخول المسجد.

وبناء على ذلك، فإن جميع أعمال التحرش هذه التي تُرتكب ضد الأماكن المقدسة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك أعمال الاستفزاز التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني السلطة القائمة بالاحتلال، سواء تعلق الأمر بحكومة إسرائيل أو قوات الاحتلال التابعة لها أو مستوطنين غير القانونيين، تستدعي اهتماما جادا وفوريا من المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، تمشيا مع واجبه الأساسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهو صون السلام والأمن الدوليين، وانسجاما مع قراراته العديدة ذات الصلة بالموضوع التي تدعو إلى وقف جميع التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير هوية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتغيير وضعها القانوني وتكوينها الديمغرافي.

ويجب في هذا الصدد إيلاء اهتمام بالغ للعمليات الإرهابية المتواصلة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون، متمادين في هجماتهم على المدنيين الفلسطينيين وتدمير الممتلكات وسرقة الأراضي والموارد الطبيعية. فبالأمس فقط، أي يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب العديد من الفلسطينيين بجروح في مصادمات اندلعت لما اقتحم أكثر من ٣٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين، يرافقهم المئات من أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلية، المكان المقدس لمقد النبي يوسف في نابلس للقيام بشعائر دينية. وأطلقت النار على فلسطيني فأصيب بجروح، وأصيب كثيرون آخرون إصابات خطيرة، من بينهم فتى في السادسة عشرة من العمر. وبالإضافة إلى ذلك، قام مستوطنون إسرائيليون في ٩ تشرين الأول/أكتوبر باقتلاع العشرات من أشجار الزيتون الفلسطينية وتدميرها بالقرب من قرية حوسان، إلى الغرب من بيت لحم. ويظهر جليا من خروج المستوطنين عن القانون دون أن تعمل الحكومة الإسرائيلية على كبح جماحهم ومحاسبتهم عن جرائمهم أن إسرائيل لا تكثر بالمطلق بالسلام القائم على وجود دولتين. وأود أيضا أن أوجه انتباهكم إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال ماضية في سياستها اللاإنسانية وغير القانونية المتمثلة في إخلاء الأسر الفلسطينية من ديارها. ففي الأسبوع الماضي، سلمت السلطة القائمة بالاحتلال أوامر إخلاء لعشرين أسرة تعيش في البرج والرأس الأحمر في شمال غور الأردن.

وأود كذلك أن أوجه انتباهكم إلى الكارثة الإنسانية التي ما زال قطاع غزة المحتل يعيشها بعد العدوان العسكري الإسرائيلي الإجرامي الذي دام لأكثر من ٥٠ يوما وأدى إلى خسائر بشرية ثقيلة وإلى دمار مادي في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح عقد واختتام المؤتمر الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة الذي استضافته مصر والنرويج في القاهرة، معربين عن أملنا في أن تُصرف على وجه السرعة التبرعات السخية المتعهد بها للشروع في أعمال إعادة الإعمار التي تمس الحاجة إليها تحت إشراف حكومة الوفاق الوطني

الفلسطينية وبالتعاون مع الأمم المتحدة. كما أننا ما زلنا نكرر نداءاتنا لرفع الحصار الإسرائيلي بالكامل من أجل إعادة الإعمار والإنعاش دون إبطاء ولتمكين أفراد الشعب الفلسطيني في غزة من إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم.

وبالنظر إلى ما سلف ذكره، نناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إبداء اهتمام فوري بالتوترات المتصاعدة والحالة الحرجة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب بذل جهود جادة لطلب وكفالة امتثال إسرائيل للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإرادة المجتمع الدولي، قبل أن تتفاقم الحالة أكثر مما هي عليه. فالتزام الصمت إزاء هذه الانتهاكات الجسيمة أمر غير مقبول وليس من شأنه إلا أن يزيد من إفلات إسرائيل من العقاب، وأن يبعث برسالة خاطئة إلى السلطة القائمة بالاحتلال مفادها أن بإمكانها مواصلة الاستهتار بالقانون الدولي كما تشاء دون أن تواجه بحريّة أعمالها. ولقد حان الوقت لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي دام لما يقرب من خمسة عقود، ولجميع الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل وأرضهم.

وتأتي هذه الرسالة متابعاً لـ ٥٢٣ رسالة وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (A/ES-10/659-S/2014/716) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني. ويجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن هذه الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة